

٢١٦ م ت / ٢١ ضميمة

باريس، ٥/٥/٢٠٢٣

الأصل: إنجليزية

البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت

تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

ضميمة

ملاحظات نقابة موظفي اليونسكو

الملخص

تقدّم نقابة موظفي اليونسكو، عملاً بأحكام الفقرة هاء (٧) من البند ٩-٢ من دليل الموارد البشرية لليونسكو، ملاحظاتها بشأن التقرير الذي قدمته المديرية العامة.

١ - يسرّ نقابة موظفي اليونسكو بأن تحيط علماً بعدم اقتراح أي تغيير في فترة الاستحقاق، وبأن نقل بعض الموظفين العاملين والمتقاعدين إلى نظام التأمين الصحي الوطني الفرنسي لم يعد خياراً متاحاً، وهي على ثقة بأن العمل الجاري على استطلاع إمكانية إلغاء الرسوم الإضافية التي تفرضها مجموعة المستشفيات العامة في منطقة باريس (AP-HP) سيتكلل بالنجاح قريباً.

٢ - ومما يسترعي انتباهنا أنه لم ترد في الوثيقتين ٢١٤ م ت / ١٦ و ٢١٦ م ت / ٢١ سوى إشارة عابرة إلى العامل الرئيسي المؤثر في التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والمتمثل في نسبة الموظفين العاملين إلى الموظفين المتقاعدين. وانخفاض في الوقت الراهن عدد الموظفين المؤهلين للحصول على استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة انخفاضاً كبيراً نظراً إلى أن أكثر من ٥٠٪ من "الموظفين العاملين" يعملون بموجب عقود مؤقتة (بصفة منتسبين). وسواء أكان ذلك الأمر مقصوداً أم غير مقصود، ترى نقابة موظفي اليونسكو أن تقليص عدد الموظفين بدوام كامل يعود بعواقب سلبية على ظروف العمل، إذ يعاني الموظفون من تزايد مستويات الإجهاد، وهو ما يهدد العمل على تنفيذ البرنامج تهديداً شديداً.



٣ - ويساور نقابة موظفي اليونسكو قلق شديد إزاء الفقرة ٧ من الوثيقة ٢١٦ م ت/٢١ التي تفيد بما يلي: "وستقوم باستطلاع السبل الكفيلة بتشجيع الموظفين أو المتقاعدين الذين يحملون أصلاً بطاقة التأمين الصحي الفرنسية في فرنسا، أو المشمولين بأنظمة مماثلة للتأمين الصحي العام في بلدان إقامتهم، على النظر في استخدام بطاقة التأمين الصحي الفرنسية أو نظام التأمين الصحي العام في بلدان إقامتهم كنظام التأمين الصحي الأساسي، ثم التماس سداد باقي التكاليف من الصندوق باعتباره "الجهة التكميلية". وتود نقابة موظفي اليونسكو في هذا الصدد أن تطلب من الإدارة، قبل تشجيع المشاركين على هذه الخطوة، القيام بما يلي:

- التحقق من أن استخدام الأشخاص المعنيين لبطاقة التأمين الصحي الفرنسية "Carte Vitale" في فرنسا، أو الانتفاع بأنظمة مماثلة للتأمين الصحي العام في بلدان إقامتهم، يتوافق مع القواعد الحالية لصندوق التأمين الصحي لليونسكو ولوائح البلد على حدّ سواء، وتحديد التكلفة التي سيتحملها الموظفون والمتقاعدون إذا اختاروا الجمع بين نظامين؛
- تقديم شرح أوضح للأساس القانوني الذي يمكن الاستناد إليه لاعتبار أن صندوق التأمين الصحي لليونسكو لا يقتصر على كونه جهة أساسية للتأمين الصحي، بل أيضاً "جهة تكميلية" للتأمين الصحي لتغطية التكاليف التي ستتحملها أصلاً الجهة الأساسية، ولا استخدام الصندوق لهذا الغرض. ووفقاً لتفسير نقابة موظفي اليونسكو لأحكام المادة ١ من قواعد صندوق التأمين الصحي لليونسكو، يتمثل الغرض من الصندوق في توفير التغطية الطبية الأساسية للمتقاعدين وليس في تكميل تغطية أخرى. وقد لا تجيز أنظمة التأمين الصحي العام استخدام خطتين للتأمين الصحي الأساسي، وهو ما تنص عليه لوائح الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال لا الحصر؛
- تحديد ما إن كانت إمكانية الاستخدام المزدوج لنظام التأمين الصحي العام كجهة أساسية، واستخدام صندوق التأمين الصحي لليونسكو كجهة تكميلية، ستسفر عن إيجاد أوجه لعدم المساواة بين الموظفين والمتقاعدين الحاملين لجنسيات معينة أو المقيمين في البلدان التي تتوفر فيها أنظمة التأمين الصحي العام المعنية والأشخاص الذين لا يسعهم إلا الاعتماد على الصندوق فحسب.

٤ - وتعرب نقابة موظفي اليونسكو عن تقديرها للاقتراح الوارد في الفقرة ٥ من مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٦ من الوثيقة ٢١٦ م ت/٢١ بشأن توصية المؤتمر العام "بالموافقة على مواءمة نسبة رسوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مع النسبة المطبّقة على المساهمات الطوعية، أي اقتطاع نسبة ٤٪ من تكاليف مرتبات الموظفين الممولة من كل مصادر التمويل" سعياً إلى بلوغ القيمة المستهدفة البالغة ٤٠٩ ملايين دولار بحلول عام ٢٠٥٣. بيد أن نقابة موظفي اليونسكو تعرب عن قلقها بشأن التكاليف الإضافية البالغة ١٢ مليون دولار التي سينطوي عليها هذا القرار والتي سيجري تحميلها على تكاليف الموظفين لفترات العامين، وتود النقابة أن تسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى المسؤوليات التي تقع على عاتقها في هذا الصدد. ونظراً إلى أن مشروع الوثيقة ٤٢ م/٥ لا يتضمن حالياً بعد هذه الزيادة من ١٪ إلى ٤٪ لرسوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة التي ستقتطع من تكاليف مرتبات الموظفين، وحرصاً على تجنب العواقب السلبية المحتملة لهذا القرار على توظيف الموظفين، تدعو نقابة موظفي اليونسكو إلى تحديد موارد مالية مستقرة ومناسبة لتغطية هذا الالتزام من التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.